

في هذا الشكل الأول ، فإن هاهنا تكون أيضًا كذلك ؛ لأن هذا الشكل يرتدّ إلى الأول بعكس الصغرى ، إن كانت الكبرى كلية ؛ فإن كانت جزئية ، فبالافتراض . فظهر أنّ النتيجة كالكبرى .

أمّا في الضروب الثلاثة الأولى ، وفي الخامس ، وفي السادس ، فالأمر ظاهر .

وأما في الضرب الرابع ، وهو [مؤلف]¹ من موجبتين ، والكبرى جزئية ؛

مثل قولنا : « بالإمكان ، كلّ (ج) (ب) ،

وبالضرورة ، بعض (ج) (أ) » ،

فإنّ النتيجة : بالضرورة ، بعض (ب) (أ) .

ويبين ذلك بالافتراض :

لنفرض (الجيم) الذي هو بالضرورة (أد) ، فنقول :

« بالضرورة ، كلّ (د) (أ) »

ثمّ نقول : « كلّ (د) (ج) ،

وكلّ (ج) (ب) بالإمكان » ؛

ينتج : كلّ (د) (ب) بالإمكان ،

وكلّ (د) (أ) بالضرورة ؛

ينتج : بعض (ب) (أ) بالضرورة .

فظهر أنّ النتيجة في هذا الشكل تتبع الكبرى كالأول ؛ إلا أنّها تبين - فيما يبرهن عليه من ضروبه بعكس واحد - بالعكس ؛ وتبين - فيما يبرهن عليه من ضروبه بعكسين - بالافتراض .

1 زيادة اقتضاها السياق .